

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان
الوزير المفوض / عمرو ابو العطا
المندوب المناوب لجمهورية مصر العربية

أمام

الاجتماع الثانى لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة
لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة
من كافة جوانبه

السيد الرئيس

يود وفد مصر ان يتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذا الاجتماع و الاعراب عن ثقتنا في ان حكمتكم و خبرتكم سوف تقود عملنا الى نتيجة ايجابية من خلال طرح محصلة تجارب الدول فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل الخاص بمكافحة الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة و الخفيفة في كافة جوانبه.

السيد الرئيس

أسهمت مصر منذ انعقاد مؤتمر المتابعة الاول في عام ٢٠٠٣ في عدة اجتماعات و مبادرات اقليمية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة منها الاجتماع الاقليمي الذي عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٠٣ اضافة الى المؤتمر الاقليمي للدول العربية الذي عقد خلال شهر ابريل ٢٠٠٥ بالجزائر، و ذلك لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة. كما تستمر جهود الحكومة المصرية في تعزيز التنسيق بين الاجهزة الوطنية المعنية بعمليات الانتاج و التداول و تصدير و استيراد الاسلحة، و التزاماً بالوقت المخصص للتحديث امام هذا الاجتماع، اود ان احييكم بشأن تفاصيل ما تقدم الى التقرير الوطني المصري الذي تم ايداعه لدى السكرتارية.

وقد نجحت جهود فريق العمل الذي اختتم اعماله بالشهر
الماضى فى التوصل الى اتفاق بشأن صك دولى لوسم و تتبع
الاسلحة الصغيرة و الخفيفة، و شارك وفد مصر كغيره من الوفود
بكل جدية و فاعلية فى اعمال هذا الفريق. و إذ نعرب عن
رضاءنا الكامل بالنتيجة التى توصل اليها هذا الفريق، كخطوة
نحو تنفيذ التوصيات الواردة ببرنامج العمل الصادر عام ٢٠٠١،
فإننا نؤكد انه كان بإمكان هذا الفريق ان يحقق انجازاً اكبر لو ان
الوضوح الكامل كان متوافراً فى ولايته و حدودها، و هو امر
ينبغى ان نراعيه فى مساعينا المقبلة فى شأن مسألة السمسة غير
المشروعة و غيرها من المسائل.

هذا، ويود وفد مصر التأكيد على أهمية الأعداد الجيد
لمؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة، و ضرورة ان يتناول
مؤتمر المراجعة بشكل اساسى سبل تعزيز التعاون الدولى لضمان
تنفيذ توصيات برنامج العمل من خلال تحقيق تقدم فى بناء
القدرات اللازمة على المستوى الوطنى و بشكل خاص دعم جهود
الدول النامية فى هذا الصدد، و هو الامر الذى من شأنه تحقيق
اهداف برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع
بالاسلحة الصغيرة و الخفيفة فى مناطق النزاعات.

ختاماً، أود الإشارة الى أنه بالإضافة الى ضرورة الاحترام
الكامل من جانبنا جميعاً لحق الدفاع عن النفس وحق تقرير

المصير اللذان أكد عليهما برنامج العمل الصادر عام ٢٠٠١،
فهناك بعد هام و حيوي للتحدي المائل امامنا فى مجال الاسلحة
الصغيرة و الخفيفة و الاتجار غير المشروع بها، و هو استمرار
مسببات الصراع الدائر فى العديد من مناطق العالم لاسباب عديدة
سياسية و عرقية و ثقافية و اقتصادية. و حقيقة الامر انه طالما
عجز المجتمع الدولى عن معالجة مسببات و جذور النزاعات
فسوف تبقى هناك اسواق رائجة مشروعة و غير مشروعة
للاسلحة الصغيرة و الخفيفة ضحاياها من المدنيين.